

مكتبة
المرحوم القاضي عبدالسلام ابراهيم شاه

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٩ رجب سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٨١ م . العدد ٢٠٠٨

الفهرس

صفحة		
٧٤٤	قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨١	قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري
٧٤٦	قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨١	قانون معدل لقانون الشركات
٧٤٧	قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨١	قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة
٧٤٩	نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٨١	نظام الانتقال والسفر
٧٥٧	نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٨١	نظام علاوات الميدان الموحد لموظفي الحكومة
٧٦٠	نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٨١	نظام معدل لنظام النقل على الطرق
٧٦١	نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٨١	نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط اخطارات العامة
٧٦٢	قرارات صادرة من الديوان الخاص بتفسير القوانين	

هكذا من الأشهر

نحو الحسب لثقله من المملكة العربية السعودية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٥/٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي، وتأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨١

قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ١٩٨١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٩ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) وإضافة الفقرة (٢) التالية اليها : -
٢ - يستثنى الشهداء ومن يصاب بعجز كامل نتيجة للعمليات الحربية من المهترئين في الصندوق وخلفهم المستفيد من الشروط المنصوص عليها في البلدين (أ) و (د) من الفقرة (١) من هذه المادة .
وللمجلس اتخاذ القرار المناسب بشأن انتفاعهم من اهداف الصندوق واعماله دون التقيد بتلك الشروط مع مراعاة احكام المادة (٣١) من هذا القانون .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :
الا انه يجوز اذا تعلم ذلك قبول سند تسجيل او تصرف على الشيوع شريطة ان يقدم المشترك اقرارا من الشريك او الشركاء مصدقا من الجهات المختصة بالسماع له بالقيام بمشروعه .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٩ -

أ - يدفع القرض الذي خصص لاي مشترك كاملا اذا كانت الغاية منه شراء دار سكن جاهزة او لبراء ذمته من دين لبنك الاسكاف او مؤسسة اسكان اخرى سبق للمشارك ان اقترضه لغايات بناء دار سكن له واذا نقصت قيمة السداد او الدين عن مبلغ القرض فيعطى المشترك الباقي لاكمال أو توسيع البيت .

ب - يدفع القرض الذي خصص لاي مشترك على ثلاثة أقساط تحدد مواعيد دفعها وفقا لمراسل انجاز العمل اذا كان القرض قد خصص للمشارك لاقامة دار سكن له على ان يباشر المشترك البناء خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ دفع القسط الاول له . وافه ينتهي من الشاء الدار خلال مدة لا تزيد على عشرة اشهر من تاريخ تسليمه القسط الاول ويجوز تمديد هذه المدة لشهرين ولمرة واحدة فقط اذا كانت هناك اسباب مشروعة للتأخير يفتق بها المجلس .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (٨) من المادة (٢١) من القانون الاصلي بشطب عبارة (او الكفلاء) وعبارة (وكفلائه) الواردين فيها .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وكفلائهم) الواردة فيها وعبارة (وكفلائه) حيث وردت فيها .

١٩٨١/٥/٣

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السبلحه والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاملاام عفنان أبو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة الدكتور محمد عصفوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير المدل احمد عبدالكريم الطراونة
وزير التووين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزير العمل الدكتور جواد العفاني	وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المفتي	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد النل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت المسالك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة وزير النقل بالوكالة المهندس هوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصغور	

هكذا من المأهول

نحسب الحسب للسلطان محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٥/٦

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨١

قانون معدل لقانون الشركات

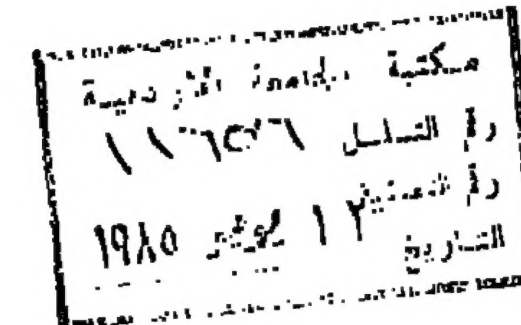
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٨١) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل مع التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٦) من المادة (١٧٦) من القانون الاصيل باضافة البندين (د) و (هـ) التاليين اليها : -
د - يستوفى رسم مقداره (٣٠٪) عن الزيادة في رأسمال الشركة المساهمة، اذا كانت هذه الزيادة ناشئة عن اعادة تقييم موجوداتها، ويعتبر الرسم المستوفى عن اعادة تقييم موجودات الشركات قبل العمل بهذا القانون وكأنه استوفى بمقتضاه ولا تسمع اي مطالبة او دعوى باسترداده .
هـ - يستوفى رسم مقداره (١٥٪) عن الزيادة في رأسمال الشركة اذا كانت هذه الزيادة ناشئة عن تغطية الجزء المتبقي في رأسمال الشركة المصرح به من الاحتياطي الاختياري او الارباح المدورة او كانت الزيادة في رأسمال الشركة المسددة بكامله قد تمت عن طريق ضم الاحتياطي الاختياري الى رأسمالها وذلك وفقاً لاحكام الفقرتين (٢) و (٥) من المادة (٨١) من هذا القانون .

١٩٨١/٥/٦

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعمال عبدان أبو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بحدان
وزير شؤون الارض المحتلة حسن إبراهيم	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان حودين	وزير العدل احمد عبدالكريم الطراونة
وزير التأمين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمندسات الاسلامية كامل الشريف
وزير العمل الدكتور جواد العناني	وزيرة التثقيف الاجتماعية انعام المفتي	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن الموهني	وزير الاشغال العامة وزير النقل بالوكالة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	



نحسب الحسب للسلطان محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٥/١٠

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨١

قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٨١) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرات التالية اليها : -

- ب - مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا ان يقرر فسخ عقد اجارة اي ارض ابرم بفصل الفويض كما يجوز له عدم تفويض الارض المؤجرة على ذلك الوجه سواء نفذ المستأجر جميع شروطه او لم ينفذها اذا رأى المجلس ان مقتضيات النفع العام تتطلب فسخ عقد الاجارة او عدم تفويض الارض؟
- ج - يحق للمستأجر المطالبة بالتعويض عن الانشاءات والتحسينات التي أحسنها في الارض تنفيذا للعقد الذي اجرت له بموجبه وتقرر لمسخه بمقتضى احكام هذه المادة ويحدد مقدار التعويض بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من اللجنة العليا .
- د - تسري احكام هذه المادة على جميع عقود اجارة الاراضي التي كانت قد ابرمت بقصد الفويض قبل نفاذ احكام هذا القانون :

٨ - إذا فسخ عقد اجارة ارض ايرم بقصد التفويض او لم تفوض الارض المؤجرة وفق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ثم انتفت مقتضيات الفسخ العام لاستغلال تلك الارض يكون للمستأجر السابق الاولوية في احادة استئجارها اذا رغب في ذلك الا اذا تغير وجه استعمالها وفق احكام القوانين والانظمة المرعية .

١٩٨١/٥/١٠

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار ممن أبو ثوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عنان أبو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بختون
وزير شؤون الارض المحلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزير الممل الدكتور جواد العناني	وزيرة التثبيبة الاجتماعية انعام المفتي	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة وزير النقل بالوكالة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	

نعم الحسين للهفك من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٥/١٣

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٨١

نظام الانتقال والسفر

صادر بالاستناد الى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٨١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الدائرة : اية وزارة او دائرة حكومية او مجلس او سلطة او مؤسسة او هيئة عامة تابعة للحكومة
الوزير : وزير المالية .

الوزير المختص : الوزير فيما يخص في وزارته والدوائر التابعة لها ، ولغايات هذا النظام تشمل عبارة (الوزير المختص) .

أ - رئيس الوزراء فيما يخص بالوزراء ورؤساء الدوائر والمؤسسات والسلطات الحكومية الذين يمارسون صلاحيات الوزراء فيما يتعلق بدوائهم ورؤساء مجالس ادارات المؤسسات او السلطات الحكومية وكذلك فيما يخص بموظفي رئاسة الوزراء .

ب - رئيس مجلس الاعيان او رئيس مجلس النواب في حالة غيابه فيما يخص بموظفي مجلس الامة :

ج - رئيس المجلس الوطني الاستشاري فيما يخص بموظفي المجلس الوطني الاستشاري .

د - رئيس اية دائرة يمارس بموجب قوانين او انظمة خاصة صلاحيات الوزير المختص فيما يتعلق بموظفي تلك الدائرة :

هـ - رئيس مجلس ادارة اية مؤسسة او سلطة او هيئة عامة تابعة للحكومة :

وكيل الوزارة : وكيل اية وزارة وتشمل :

سكرتير عام رئاسة الوزراء والامناء العامين والمدراء العامين ومدراء الدوائر المستقلة ونواب او وكلاء رؤساء الدوائر الذين هم لهم تعريف (الوزير المختص) :

هكذا من الأهل

الموظف: كل شخص يعين بقوار من المرجع المختص في وظيفة مدرجة في (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية) او في (جداول تشكيلات الوظائف للدوائر والمؤسسات والسلطات الحكومية الاخرى) بما في ذلك الموظفين المعيّنين برواتب مقطوعة او يعقود على حساب المشاريع او الامانات او ضريبة المعارف .

الشخص : الموظف او اي شخص آخر من خارج ملاك الدوائر والمكلف بمهمة رسمية من قبل الجهة صاحبة الاختصاص

اسرة الموظف : زوجته وبناته غير المتزوجات وغير العاملات واولاده الذكور الذين لا يتجاوز اعمارهم الثامنة عشرة الا اذا كانوا يواصلون دراستهم في المدارس وحتى الحصول على الشهادة الجامعية الاولى او مصابين بعمالة مقعده ووالداه ان كان المبل الوحيد لهما .

المركز : المكان الذي يعين فيه الموظف لممارسة اعماله الرسمية .

الوفد : الهيئة المشكلة من أكثر من شخص واحد لتمثيل الحكومة بمهمة رسمية او التفاوض باسمها خارج المملكة .

الليلة : الفترة الزمنية التي تقع بين الساعة السادسة مساء اي يوم والساعة السادسة من صباح اليوم التالي التي يقضيها الموظف خارج مركز عمله .

اللجنة : اللجنة المشكلة وفق احكام المادة (١٢) من هذا النظام .

المادة ٣ - أ - يصنف المشمولون باحكام هذا النظام على الشكل التالي : -

١ - الفئة الخاصة : رئيس الوزراء والوزراء ورؤساء مجلس الاعيان والنواب ورئيس المجلس الوطني الاستشاري ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط وكبير الامناء ومستشار الملك وناظر الخاصة الملكية وطبيب الاسرة المالكة وقاضي القضاة ورئيس محكمة التمييز والاشخاص الاخرون الذين شملهم تعريف (الوزير المختص)

٢ - الفئة الاولى : الاعيان والنواب واهضاء المجلس الوطني الاستشاري والموظفون الذين شملهم تعريف عبارة (وكيل الوزارة) ورئيس التشرقيات الملكية وامين عام الديوان الملكي وموظفو الدرجات العليا والدرجات الخاصة والمدراء التنفيذيون في البنك المركزي .

٣ - الفئة الثانية : موظفو الدرجات الاولى والثانية والثالثة (حسب نظام الخدمة المدنية) وموظفو الدرجتين الاولى والثانية (حسب انظمة موظفي الدوائر الاخرى)

٤ - الفئة الثالثة : موظفو الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة (حسب نظام الخدمة المدنية) وموظفو الدرجتين الثالثة والرابعة (حسب انظمة موظفي الدوائر الاخرى) .

٥ - الفئة الرابعة : بقية موظفي الدوائر .

ب - يعامل الموظف بمقدد والموظف غير المصنف على اساس راتبه الاساسي بنفس معاملة الموظف المصنف الذي يعادله في ذلك الراتب ، على ان لا يتجاوز تصنيفه الفئة الثانية ومع مراعاة اية شروط ترد بهذا الشأن في عقود الاستخدام .

المادة ٤ - يصرف للموظف عند تعيينه لأول مرة في غير مكان اقامته الاعتيادية او عند نقله من مركز الى آخر بصورة دائمة مايلي : -

أ - اجور انتقاله وافراد أسرته ونقل امتهته البيتية واجور العائلة على الوجه التالي : -

سيارة الركوب	سيارة الشحن
١ - الموظف المتزوج من جميع الفئات	كاملة
٢ - الموظف الاعزب من الفئتين الاولى والثانية	كاملة
٣ - الموظف الاعزب من الفئتين الثالثة والرابعة	مقعد

ب - علاوات السفر المقررة في المادة (١٨) من هذا النظام عن خمس ليل فقط

المادة ٥ - تدفع للموظف وفق احكام المادة (٥) من هذا النظام نفقات نقله وفرد اسرته وامتهته البيتية من اي مكان داخل المملكة او خارجها الى المكان الذي يختاره في المملكة خلال مدة أقصاها ستة اشهر من تاريخ انتهاء خدمته لاي سبب ماعدا الاستقالة او فقد الوظيفة او العزل ، وكذلك تدفع نفقات نقل جثمان الموظف او جثمان اي من افراد أسرته عند وفاته الى المكان الذي تختاره اسرته في المملكة .

المادة ٦ - أ - اذا كلف شخص او انتدب للقيام بعمل في غير مركز عمله داخل المملكة او خارجها فيسمح له له باستعمال وسائل نقل حسب الترتيب التالي : -

الفئة	بالسيارة	بالطائرة	بالقطار	بالباخرة
الخاصة والاولى	كاملة	اولى	اولى	اولى
الثانية	كاملة	سياحية	اولى	اولى
الثالثة والرابعة	مقعد	سياحية	ثانية	ثانية

ب - يحدد الوزير المختص وسيلة النقل ، ويجوز له السماح باستعمال سيارة كاملة في الحالات غير المسموح بها عندما تقتضي طبيعة السفر ذلك .

ج - للوزير المختص ان يعامل اعضاء الوفد الذين لا تنقل درجاتهم عن الاولى معاملة رئيس من حيث حق استعمالهم نفس درجة وسيلة النقل المخصصة لرئيس الوفد اذا سافر اعضاء الوفد مع رئيسه

المادة ٧ - للوزير المختص صرف بدل تنقلات شهري لا يتجاوز خمسة عشر دينارا للموظف الذي تستلزم طبيعة عمله التنقل المستمر اثناء العمل شريطة : -

أ - أن لا يستعمل سيارة حكومية في تنقلاته .

ب - ان لا يمنع علاوة نقل عن استعمال سيارته الخاصة .

المادة ٨ - للوزير المختص صرف بدل تنقلات لا يزيد على عشرة دنائير في الشهر للموظف للانتقال بين مسكنه ومقر عمله على ان لا يستعمل سيارة حكومية في تلك التنقلات وذلك في اي من الحالتين التاليتين : -

أ - ان يكون الموظف مكلفا بالعمل بعد اوقات الدوام الرسمي ولا يتقاضى اي اجور او علاوة او مكافأة عنه .

ب - ان يكون مقر عمل الموظف خارج حدود البلدية ويعمل وصوله اليه بوسائل النقل المنتظمة داخل حدود منطقة البلدية .

كل من الأشغال

المادة ٩ - للوزير المختص صرف بدل تنقلات شهري لا يتجاوز ١٥ ديناراً للموظف الذي يقتضي طبيعة عمله النقل لغاية ايجاز اعماله الرسمية وذلك في حالة اقترانه دراجة نارية على ان لا تدفع له اية اجور كيلومترية شريطة ان لا يستعمل سيارة حكومية او يكون حاصلاً على بدل تنقلات .

المادة ١٠ - أ - تصرف للأشخاص من الفئات التالية علاوات نقل شهرية حسب ما هو مبين مقابل استعمال سياراتهم الخاصة لتفقاتهم الرسمية اثناء الدوام الرسمي وبعده داخل حدود منطقة البلدية التي تقع فيها مراكزهم على ان لا تصرف لأي منهم أكثر من علاوة واحدة بموجب هذه المادة : -

الفئة	دينار
الخاصة	٨٠
الأولى	٥٠
الثانية	٤٠
الثالثة	٢٥

ب - تصرف علاوة النقل للموظف من الفئتين الثانية والثالثة بقرار من الوزير المختص بناء على تنسيب اللجنة شريطة ان تكون طبيعة عمل الموظف الرسمي تقتضي تنقله اثناء العمل .

المادة ١١ - يشترط لصرف علاوة النقل الواردة في المادة (١٠) من هذا النظام : -

أ - ان تكون لدى أي من المشمولين فيها سيارة مسجلة باسمه لدى دوائر السير او بواسطة وكالة سيارات معترف بها في المملكة .

ب - ان لا يستعمل الموظف سيارة حكومية في تنقلاته المذكورة .

ج - ان لا يكون قد خصص للموظف علاوة نقل من أي جهة حكومية أخرى .

المادة ١٢ - أ - يصدر الوزير المختص القرارات المنصوص عليها في المواد (٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) من هذا النظام بناء على تنسيب لجنة مؤلفة من : -

رئيساً	مدير الموازنة العامة
عضواً	وكيل ديوان الموظفين
عضواً	وكيل الدائرة المختصة

ب - يعين لكل من رئيس اللجنة وعضويها بديل يتوب عنه في حالة غيابه .

المادة ١٣ - أ - عند نفاذ احكام هذا النظام والى ان يصدر الوزير المختص قراره وفق احكام الفقرة (أ) من المادة (١٢) يقرر صرف علاوة النقل وبدل التنقلات للموظفين الذين يرى صرفها لهم بناء على تنسيب لجنة يشكلها لهذه الغاية .

ب - تنظر اللجنة في القرارات الخاصة بعلاوة النقل وبدل التنقلات الصادرة استناداً للفقرة (أ) من هذه المادة وتقدم تنسيبها للوزير المختص ليصدر قراره بشأنها .

ج - يشترط ان تتم جميع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة خلال اربعة اشهر من تاريخ العمل بهذا النظام .

د - يعاد النظر في قرارات صرف العلاوة وبدل التنقلات كل ستة اشهر للتحقق من استمرار استحقاقها وذلك وفقاً للاجراءات التي اتخذت لاصدارها .

هـ - على الوزير المختص ايقاف صرف علاوة النقل او بدل التنقلات عن الموظف عندما ينتهي أي شرط او اماس صرف له بموجب البديل او العلاوة .

و - تجبر الدائرة المختصة رئيس اللجنة بالقرارات المتعلقة بالموظفين والتي تؤثر على استحقاقهم لعلاوة النقل او بدل التنقلات بتقديم التنسيب اللازم بشأنها .

ز - ترسل نسختان من قرارات الوزير المختص الى وزارة المالية ونسخة الى ديوان الموظفين .

المادة ١٤ - أ - تصرف لمن خصصت له علاوة نقل عند استعمال سيارته الخاصة في سفراته الرسمية خارج مركز عمله الاجور الكيلومترية المقررة .

ب - يجوز للوزير المختص ان يصرف للموظف الذي لم يخصص له علاوة نقل عند استعماله سيارة خاصة في حالة تكليفه بمهمة رسمية خارج مركزه الاجور الكيلومترية المقررة .

ج - تضع الدائرة التعليلات الخاصة بها لاغراض تطبيق الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

د - يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الاجور الكيلومترية .

المادة ١٥ - اذا تغيب الموظف الذي خصصت له علاوة نقل او بدل تنقلات عن عمله لأي سبب كان لمدة تزيد على شهرين فتصرف له العلاوة او البديل عن شهرين من الغياب وبوقف الصرف عن المدة الزائدة حتى تاريخ هودته لمباشرة العمل .

المادة ١٦ - يحق للموظف الذي يقضي سيارة خاصة ان يستعمل تلك السيارة لنقله مع افراد أسرته عند نقله من مركز لآخر وتدفع له الاجور الكيلومترية المقررة بموجب المادة (١٤) من هذا النظام .

المادة ١٧ - يعقد الوزير اتفاقاً لتأمين سيارات الركوب والحسن اللازمة للدوار باجور محدد بطريق المناقصة او بالتزيم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتجري المناقصة بمعرفة لجنة يعينها الوزير وتخضع قراراتها لتصديقه .

المادة ١٨ - أ - اذا كلف أي شخص او انتدب او استدعي للقيام بعمل رسمي في غير مركزه داخل المملكة تدفع له علاوة السفر التالية عن كل ليلة يقضيها خارج ذلك المركز على ان لا تزيد المدة التي يستحق عنها العلاوات عن شهرين : -

الفئة	علاوات السفر بالدينار
الخاصة	٢٠
الأولى	١٥
الثانية	١٢
الثالثة	١٠
الرابعة	٨

ب - اذا كان التكليف او الانتداب او الاستدعاء الى العاصمة او المقبة فنزاد علاوة السفر الواردة في الفقرة (أ) بنسبة (٥٠ ٪) .

ج - اذا زادت مدة التكليف او الانتداب او الاستدعاء على شهرين فتدفع للموظف نصف علاوة السفر الواردة في هذه المادة عن المدة التي تزيد عن الشهرين على ان لا يدفع للموظف أي علاوة عن مدة التكليف او الانتداب على المدة التي تزيد في مجموعها على اربعة اشهر .

- د - لا تدفع علاوة السفر للموظف المكلف او المنتدب او المستدعي لعمل رسمي في مركز بقس ضمن الواء الذي يكون فيه مركزه الدائم الا في ظروف استثنائية يوافق عليها الوزير.
- هـ - لا يجوز ان تتجاوز علاوة السفر لقاضي التسوية وقاضي املاك الدولة (٨٠) دينار شهرياً .
- و - تدفع لموظفي لجان الابنية والاراضي داخل المحافظة علاوة سفر عن كل يوم عمل حسب الفئات الواردة في نظام علاوات الميدان المعمول به على ان لا تزيد على (٣٥) ديناراً في الشهر.

المادة ١٩ - اذا كلف اتي شخص بمهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوة السفر التالية عن كل ليلة يقضيها في الخارج لغايات تلك المهمة وتشمل تلك العلاوة جميع النفقات التي تكبدها بما في ذلك اجور النقل الداخلي :-

الفئة	الدول من صنف (أ)	الدول من صنف (ب)
	بالدينار	بالدينار
الخاصة	١٠٠	٨٠
الاولى	٧٠	٥٠
الثانية	٦٠	٤٠
الثالثة	٥٠	٣٥
الرابعة	٤٠	٣٠

- ب- يقرر مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير تسمية الدول من الصنف (أ) والصنف (ب).
- ج - تزداد علاوة سفر الوزير للعامل وعلاوة سفر رئيس الوفد المسمى من الفئة الخاصة بنسبة (٥٠٪) كما تزداد علاوة سفر رئيس الوفد المسمى من بقية الفئات بنسبة (٣/٣) .

المادة ٢٠ - يدفع للشخص الموفد لخارج المملكة بدعوة رسمية من قبل الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية او الاقليمية على حساب الجهة الداعية (٢٠٪) من علاوة السفر المقررة له مع مراعاة مايلي :-

أ - ان تكون الدعوة الرسمية لمهام استطلاعية او لحضور ندوة او حلقة دراسية او مؤتمر ، ولا يشمل ذلك البعثات العلمية والدورات التدريبية .

ب- ان تقرن تلبية الدعوة بموافقة رئيس الوزراء .

المادة ٢١ - أ - اذا اوفد موظف على نفقة احدى الدوائر الحكومية في دورة تدريبية خارج المملكة ، لا تنطبق عليها احكام نظام البعثات العلمية المعمول به ، يدفع له بالاضافة الى اجور السفر والرسوم الدراسية وانما ان الكتب مخصصات على الاساس الشهري المبين في الجدول التالي :-

الفئة	الدول صنف (أ)	الدول صنف (ب)
	دينار	دينار
الاولى	٣٦٠	٣٠٠
الثانية	٣٠٠	٢٧٠
الثالثة	٢٧٠	٢٤٠
الرابعة	٢٤٠	٢١٠

ب- اذا تكفلت اية جهة اخرى غير الدوائر الحكومية بنفقات الدورة التدريبية للموفد فتدفع له (٢٥٪) من المخصصات المقررة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٢٢ - مع مراعاة ماورد في نظام البعثات بدفع للموظف الموفد في بعثة خارج المملكة على نفقة احدى الدوائر (٧٥٪) من المخصصات المبينة في الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا النظام.

المادة ٢٣ - اذا اوفد موظف في دورة او بعثة على حساب الدوائر الحكومية فيدفع له علاوة السفر لمدة اسبوعين بالاضافة الى المخصصات التي يستحقها عن باقي المدة بموجب احدى المادتين (٢١) و(٢٢) من هذا النظام

المادة ٢٤ - أ - يجوز صرف سلفة :

١ - للشخص المكلف بمهمة رسمية خارج المملكة او داخلها لا تتجاوز علاوة السفر المقررة له على ان تسدد بعد عودة الشخص لمركز عمله مباشرة.

٢ - للموظف الموفد في بعثة لا تتجاوز المخصصات المستحقة له من مدة اربعة اشهر .

٣ - للموظف الموفد في دورة تدريبية لا تتجاوز المخصصات المستحقة له من مدة الدورة او مدة شهرين ايها اقل .

ب- تصرف السلفة بقرار من الوزير اذا كان الاتفاق من حساب النفقات العامة في وزارة المالية، وبقرار من الوزير المختص اذا كان من مخصصات الوزارات والدوائر الاخرى.

المادة ٢٥ - تحدد علاوة السفر للشخص - الذي لاشمله احكام هذا النظام - المكلف بمهمة رسمية داخل المملكة او خارجها بقرار من الوزير .

المادة ٢٦ - أ - تشكل الوفود الرسمية بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص.

ب- يقرر رئيس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص تكليف الشخص بمهمة رسمية خارج المملكة ، وللوزير المختص في الحالات الطارئة او المستعجلة تكليف الشخص لتلك المهمة على ان يعلم رئيس الوزراء خطياً بذلك في اسرع وقت ممكن .

ج- مع مراعاة ماورد في الفقرة (ب) من هذه المادة يجوز تكليف موظفي البنك المركزي بقرار من المحافظ ، وتكليف موظفي مؤسسة عالية بقرار من مدير عام المؤسسة .

المادة ٢٧ - باستثناء الدوائر التي تعتمد في نفقاتها على مخصصات احيالية في الموازنة العامة او التي لها موازنات خاصة ، تدفع اجور النقل وعلاوات السفر المقررة بموجب هذا النظام على الشكل التالي :-

أ - من المخصصات المرصودة لهذه الغاية في موازنة الدائرة اذا وقع السفر داخل المملكة .

ب - من مخصصات فصل النفقات العامة في موازنة وزارة المالية اذا وقع السفر خارج المملكة .

المادة ٢٨ - لا يجوز للموظف الجمع عن نفس المدة بين اي من العلاوات التي يستحقها بموجب احكام المواد (٢٢-٢٨) من هذا النظام وعلاوة الميدان او علاوة او مكافأة بدل العمل الاضائي بموجب الانظمة والقرارات المعمول بها .

هكذا من الأشهر

المادة ٢٩ - يحرم الموظف من الانتفاع بحقوقه المنصوص عليها في هذا النظام في إحدى الحالاتين التاليين : -

أ - إذا تم نقله من مركز إلى آخر بناء على طلبه الخطي .

ب - إذا لم يطالب ببقته خلال ستة أشهر من تاريخ نقله أو عودته من المهمة الرسمية إلا إذا رأى الوزير تجاوز هذا الشرط بسبب عدم مشروع لآخر المطالبة .

المادة ٣٠ - يصدق وكيل الوزارة أو من ينوبه على بيانات الانتقال والسفر التي تنظم لغايات تطبيق أحكام هذا النظام بعد التحقق من صحتها .

المادة ٣١ - تجلس الوزراء اعتماد المصاريف الإضافية التي يتكبدها الوفد الرسمي أثناء تمثيله الحكومة في الخارج والتي تكون ضرورية ولا تتعلق بالمصاريف الشخصية .

المادة ٣٢ - تجلس الوزراء بتنسيق من الوزير تعديل مقدار العلاوات واجور النقل الواردة في هذا النظام .

المادة ٣٣ - للقائد العام للقوات المسلحة بموافقة رئيس الوزراء أن يحدد بموجب تعليمات يصدرها اجور الانتقال وعلاوات السفر والمخصصات لضباط وافراد القوات المسلحة الموفدين للخارج على أن لا تتجاوز الاجور او العلاوات او المخصصات المعدل المعين في هذا النظام .

المادة ٣٤ - لرئيس الوزراء بتنسيق من الوزير البت في الأمور التي لم تتناولها احكام هذا النظام .

المادة ٣٥ - عند وقوع أية مخالفة لاحكام هذا النظام في الوثائق والبيانات الواجب تقديمها على الموظف الذي قدمت اليه هذه الوثائق إعلام الوزير المختص او وكيل الوزارة او رئيسه عن المخالفة لاتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالف .

المادة ٣٦ - يلغى نظام الانتقال والسفر رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٨ وتعليماته ، كما تلغى الاحكام الواردة في اي نظام او تعليمات الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٨١/٥/١٣

الحسين بن ظلال

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	الاعلام	وزير الدفاع
معن أبو نوار	سليم مساعيد	عبدان أبو عوده	مضر بحدان
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات ووزير	وزير	وزير
حسن ابراهيم	الصحة بالوكالة	الزراعة	المعدل
	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان حودين	احمد عبدالكريم الطراونة
وزير الداخلية ووزير	وزير	وزير	وزير
التربية والتعليم بالوكالة	الخارجية	الزراعة	المعدل
سليمان مرار	مروان القاسم	مروان حودين	احمد عبدالكريم الطراونة
وزير	وزير	وزير	وزير
المعدل	الاجتماعية	رئاسة الوزراء	التجوية
الدكتور جواد الصناني	انعام المني	حكمت السكاك	ابراهيم ايوب
وزير الشؤون البلدية	وزير الاشغال العامة	وزير الصناعة والتجارة	المهندس عوني المصري
والقروية والبيئة	وزير النقل بالوكالة	المهندس عوني المصري	وليد عصفور
حسن المومني			

نص الحديث الشريف للملكة لوزية الهاشمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٢

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٠

نظام علاوات الميدان الموحد لموظفي الحكومة

صادر بالاستناد للمادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات الميدان الموحد لموظفي الحكومة لسنة ١٩٨١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية ، حيثما وردت في هذا النظام ، المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

الدائرة : اية وزارة او دائرة حكومية او مجلس او سلطة او مؤسسة او هيئة عامة تابعة للحكومة .

الوزير المختص : الوزير فيما يختص بوزارته او اية دائرة تابعة لها ، ولغايات هذا النظام تشمل عبارة (الوزير المختص) رئيس اية دائرة يمارس بموجب قوانين او انظمة خاصة بصلاحيات الوزير فيما يختص بموظفي تلك الدائرة .

الموظف : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص له وظيفة مدرجة في (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية او في جداول تشكيلات الوظائف للدوائر والمؤسسات والسلطات الحكومية الاخرى) بما في ذلك الموظفين المعيّنين (حسب نظام الخدمة المدنية والنظمه الموظفين للدوائر الاخرى) برواتب مقطوعة او معقود على حساب المشاريع او الامانات .

العمل الميداني : هو العمل الذي لا يمكن القيام به في المكتب ويتطلب ان يقوم فيه الموظف في موقع العمل خارج الدائرة او اي من مراكزها ، كشايع الانشاءات وعمليات التنقيب والمسح والحفر واعمال المساحة والدراسات الهندسية .

المادة ٣ - يطبق هذا النظام على موظفي جميع الدوائر ويستثنى من ذلك رؤساء الورش والعمال في - ا - والخدم ، والحراس والقيون تحت التدريب ، والمرشدون الزراعيون ، والعمالون في المستشفيات ومفتشو الخراج ، وطوافوها ، وموظفو البحث العلمي ، وموظفو البيطرة المقتنون ، والمستخدمون باجور يومية .

المادة ٤ - أ - تصرف علاوة الميدان للموظف بقرار من الوزير المختص ، شريطة ان لا يقل بمعدل ساعات عمله اليومي عن ثماني ساعات ، وذلك في اي من الحالات التالية : -

١ - ان تقتضي طبيعة عمل الموظف القيام بالعمل الميداني بصورة دائمة في المناطق او المشاريع التي تقع خارج مراكز المحافظات والالوية ويكون عمله الدائم في الميدان .

٢ - ان تقتضي طبيعة عمل الموظف الخروج بصورة منتظمة للعمل الميداني او متابعة المشاريع بشكل مستمر .

٣ - ان تقتضي طبيعة عمل الموظف القيام بصورة دائمة بالعمل الميداني في المشاريع التي تقع داخل مراكز المحافظات والالوية بحيث يكون المشروع هو مركز عمل الموظف الدائم وتنطبق هذه الحالة على الموظفين الفنيين والمهنيين المعيّنين بموجب نظام الخدمة المدنية الذين يعملون في ورشات الصيانة والتشغيل .

ب- تصرف علاوة الميدان للمستحقين الذين تنطبق عليهم الحالة المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة عن ايام العطل الاسبوعية والرسية وعن الايام التي يتعذر فيها العمل بسبب رداءة الطقس واما في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٢) و (٣) منها فتصرف العلاوة عن الايام التي يتم العمل فيها فقط .

المادة ٥ - أ - تصرف علاوة الميدان لمستحقها على الوجه التالي :-

١ - (٢٤٠٠) ديناراً واربعمئة فلس عن كل يوم عمل للموظف الذي لا يقل مجموع راتبه الاساسي مع علاواته عن (٢٥٠٠) ديناراً او يكون احد موظفي الدرجة الاولى او الثانية حسب نظام الخدمة المدنية .

٢ - (١٨٠٠) دينار وثمانمئة فلس عن كل يوم عمل للموظف الذي يزيد مجموع راتبه الاساسي مع علاواته على (١٥٠٠) دينار ويقل عن (٢٥٠٠) ديناراً او يكون احد موظفي الدرجة الثالثة او الرابعة او الخامسة حسب نظام الخدمة المدنية .

٣ - (١٢٠٠) دينار ومائتا فلس عن كل يوم عمل للموظف الذي يزيد مجموع راتبه الاساسي مع علاواته على (٩٠٠) ديناراً ويقل عن ١٥٠ ديناراً او يكون احد موظفي الدرجة السادسة او السابعة حسب نظام الخدمة المدنية .

٤ - دينار واحد عن كل يوم عمل للموظف الذي لا يزيد مجموع راتبه الاساسي مع علاواته عن (٩٠٠) ديناراً او يكون احد موظفي الدرجة الثامنة او التاسعة او العاشرة .

ب- يدفع للموظف الذي تنطبق عليه الحالة المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤ من هذا النظام مبلغ اضافي بنسبة (٢٥٪) من العلاوة التي يستحقها بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك عن الايام التي يبيت فيها في المشروع .

ج - مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص ان يضيف الى فئات العلاوات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ما لا يزيد عن (٥٠٪) منها .

اذا كان مستحقها يعملون في اماكن نائية او تسود فيها ظروف حياتية صعبة .

المادة ٦ - للوزير المختص ان يقرر عدم صرف علاوة الميدان لاي موظف للمدة التي يراها مناسبة وذلك بسبب رداءة عمله او لاندائه على سلوك مضر بالمصلحة او لعدم تقيده بساعات الدوام في المشروع او بالتعليقات الخاصة بالعمل في المشروع او الدوام فيه .

المادة ٧ - ينظم الدوام في الميدان بتعليمات يصدرها الوزير المختص شريطة ان لا يقل عن ثمان واربعين ساعة اسبوعياً .

المادة ٨ - أ - لا يجوز الجمع بين علاوة الميدان المنصوص عليها في هذا النظام وى علاوة او مكافأة عن العمل الاضافي او علاوات السفر (المياومات) .

ب- تحجب عن الموظف علاوة الميدان عن المدة التي يتغيب فيها عن العمل لاي سبب من الاسباب بما في ذلك وجوده في دورة او بعثة او في اجازة عادية .

المادة ٩ - يلغى (نظام علاوات الميدان الموحد لموظفي الحكومة رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٨) وتعديلاته

الحسين بن طلال

١٩٨١/٤/٢٢

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عروب الزين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التأمين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية ووزير الزراعة بالوكالة سليمان عرار	
وزيرة التنبيه الاجتماعية انعام الحفني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سميد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير العمل الدكتور جواد العناني

هكذا من الأشهر

نحسب الحسب للفقير من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٨١

نظام معدل لنظام النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام النقل على الطرق لسنة ١٩٨١) ويقرأ مع النظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص الآتي :-

ج - ان لا يتجاوز عدد السيارات التي يسمح بتسجيلها بمحولة تزيد على خمسة اطنان عن (٤٥٠٠) اربعة آلاف وخمسمائة سيارة لقاء رسم قدره ثمانمائة دينار بالاضافة الى رسوم التسجيل والترخيص عن كل رقم سياره .

١٩٨١ / ٤ / ٢٩

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الارض المحتلة كامل الشريف	وزير شؤون الدكتور محمد فضوب الزين	وزير المواصلات مروان دودين	وزير الزراعة احمد عبدالكريم الطراونة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الخارجية مروان القاسم
وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد الل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكاك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة إيد مصفور	وزير المعمل الدكتور جواد العناني

نحسب الحسب للفقير من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٥/٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٨١

نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة لسنة ١٩٨١) ويقرأ مع النظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من النظام الاصيل بالغاء عبارة (على ان لا تزيد على (٢٥) سنة الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (على ان لا تزيد على ثلاثين سنة) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٩) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١٩- يتم تخصيص القرض من الصندوق بناء على طلب المشترك وبقرار من الهيئة اذا توفرت له الشروط المنصوص عليها في هذا النظام على ان لا يتجاوز الحد الاعلى للقرض في اي حالة من الحالات عن ستة عشر الف دينار .

١٩٨١ / ٥ / ٦

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة الدكتور محمد فضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير المعدل احمد عبد الكريم الطراونة
وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزير المعمل الدكتور جواد العناني	وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المفتي	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد الل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكاك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة ووزير النقل بالوكالة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة إيد مصفور	وزير المعدل الدكتور جواد العناني

قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٢/٢٢ رقم نخ/٣٠/٦٥٨ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (أ) من المادة الثامنة من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان حكمها يشمل المؤسسات والسلطات الحكومية المستقلة بحيث يكون لديوان الموظفين صلاحية الاشراف على تطبيق أنظمة الخدمة المدنية من قبل هذه المؤسسات والسلطات ام لا.

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢ وتدقيق النصوص القانونية يتبين:

١ - ان الفقرة (أ) من المادة الثامنة المطلوب تفسيرها تنص على ان ديوان الموظفين يقوم بمهمة تطبيق أنظمة الخدمة المدنية وإدارة شؤون الموظفين حسب احكامها والاشراف على تطبيق الدوائر المختصة لهذه الأنظمة وتزويدها بالمساعدة الفنية والمشورة والقيادة في ذلك.

٢ - ان المادة الثانية من نظام الخدمة المدنية المشار اليه تنص على ما يلي : تسري احكام هذا النظام على ، أ - جميع الموظفين المدنيين في خدمة الدولة ويتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة حسب نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الميزانية العامة .

ب- جميع موظفي المؤسسات والسلطات الحكومية الاخرى السليدين يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم.

٣ - ان المادة الثالثة من نفس النظام عرفت عبارة (الدائرة المختصة) بانها تعني اية وزارة او دائرة أو مؤسسة تسري عليها احكام هذا النظام.

ويستفاد من هذه النصوص ومن نصوص التشريعات الخاصة بالمؤسسات الحكومية من قوانين والظلمة ان اي حكم من احكام نظام الخدمة المدنية المشار اليه لا يسري على المؤسسات والسلطات الحكومية المستقلة غير الداخلة في نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة ما لم يكن مجلس الوزراء قد أصدر قرارا بسريان احكام هذا النظام عليها او كانت التشريعات الخاصة بها توجب تطبيق هذه الاحكام على موظفيها.

وحيث ان المادة الثامنة المطلوب تفسيرها هي جزء من نظام الخدمة المدنية .

فان ما يتبين على ذلك ان حكمها يسري على المؤسسات والسلطات الحكومية المستقلة التي قرر مجلس الوزراء سريان احكام نظام الخدمة المدنية عليها أو التي ورد في تشريعاتها الخاصة نص يوجب تطبيق هذه الاحكام كليا أو جزيا على موظفيها . وبالتالي فسان لديوان الموظفين الحق في الاشراف على تطبيق احكام نظام الخدمة المدنية من قبل هذه المؤسسات .

اما المؤسسات والسلطات الحكومية الاخرى التي لا يسري عليها نظام الخدمة المدنية كما بينا آنفا فليس للديوان الحق في الاشراف على تطبيقها لانظمة موظفيها.

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١٦ جادي الثاني ١٤٠١ الموافق ١٩٨١/٤/٢٠ .

عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب ديوان الموظفين	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
وكيل ديوان الموظفين	في رئاسة الوزراء	التمييز	موسى الساكت
خالد الرادنده	عيسى طماش	فواز الروسان	نجيب الرشدان

قرار رقم (١١) لسنة ١٩٨١

بتصحيح اخطاء كتابية

بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين واطلع على القرار التفسيري الصادر بتاريخ ١٩٨١/١/١ برقم (١) المنشور على الصفحتين ٦٦ ، ٦٧ من عدد الجريدة الرسمية ٢٩٨١ فتبين ان هنالك اخطاء كتابية وقعت فيه تتعلق برقم الانظمة المقصودة وتاريخ العمل بها وهذه الاخطاء هي :

١ - ورد في السطر الثالث من القرار عبارة (رقم ٣ لسنة ١٩٦٩) مع ان الصحيح هو ٣ لسنة ١٩٦٣ .

٢ - ورد في نهاية الاستفسار الاول عبارة (تطبيقا للنظام السابق رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧) مع ان الصحيح هو (تطبيقا للنظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩) .

٣ - ورد في البند الثالث من منطوق قرار التفسير مايلي ، (اما كون النظام السابق رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ قد نص في المادة الاولى منه على وجوب العمل به من تاريخ ١٩٧٧/١/١ أي بأثر رجعي رغم صدوره ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦ فلا قيمة قانونية لهذا النص لان الدستور لا يبيح ان يكون للنظام اثر رجعي) مع ان الصحيح هو ما يلي : (اما كون النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ قد نص في المادة الاولى منه على وجوب العمل به من تاريخ ١٩٧٩/١/١ اي بأثر رجعي رغم صدوره ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٦ فلا قيمة قانونية لهذا النص لان الدستور لا يبيح ان يكون للنظام اثر رجعي) .

ولهذا فقرر تصحيح هذه الاخطاء الكتابية على الوجه المبين آنفا وايداع هذا القرار لمعالي وزير العدل لاجراء المقتضى فيما يتعلق بنشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٤ جادي الثاني سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١/٤/٢٨

عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب مؤسسة الاقراض الزراعي	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
نائب المدير العام برهان الشراي	عيسى طماش	فواز الروسان	نجيب الرشدان
			موسى الساكت